أثر القيود البنيوية على أداء المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي

Structural Constraints Effects on Counter-Terrorism Military Performance in the African Sahel

د. أحمد أمل(*)

الملخص

مثل إقليم الساحل الأفريقي حالة مثالية لرصد التحولات التي شهدتها جهود مكافحة الإرهاب حول العالم منذ مطلع الألفية الثالثة والتي كان من بين مظاهرها الرئيسية تكثيف الاعتماد على المؤسسة العسكرية كفاعل رئيسي في تنفيذ خطط وسياسات المكافحة. وعلى الرغم من هذا الدور المركزي الذي لعبته المؤسسة العسكرية لدول الإقليم منذ بداية موجة الإرهاب في عام ٢٠١٢، أحرزت دول الساحل الأفريقي نجاحاً محدوداً في الحد من تنامي الظاهرة الإرهابية، وتعددت مظاهر القصور في أداء قواتها على الأرض. على هذا الأساس، تسعى الدراسة لتفسير ما اعترى أداء المؤسسة العسكرية في دول الساحل من قصور من خلال التركيز على القيود ذات الطبيعة البنيوية والتي تتضمن خمسة متغيرات أساسية هي طبيعة عملية التجنيد والترقي وعلاقتها بالمكونات الاجتماعية المختلفة، وواقع بنية القيادة داخل المؤسسة، ومستوى التماسك التنظيمي ودرجة تعدد الهياكل الموازية والتابعة، وحجم الإنفاق العسكري وما يرتبط به من قدرات تسليحية، فضلاً عن الدعم العسكري الخارجي. ومن خلال الجمع بين ما تفرضه هذه العوامل البنيوية من قيود، يمكن الوقوف على أبرز مواطن الضعف في الأداء العسكري لدول الساحل في مواجهة الإرهاب، مما يمكن أن يساعد في تحديد أولويات سياسات مكافحة الإرهاب في الإقليم في ظل ما يشهده من تغيرات جذرية أعقبت المراجعات المتتالية التي أجرتها القوى الدولية الرئيسية لسياسات انتشارها العسكري في الساحل الأفريقي.

(*) مدرس العلوم السياسية – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

Abstract

Since September 11 attacks and the beginning of America's War on Terror, radical transformations in Counter-terrorism appeared as a necessity to restructure security strategies worldwide. One of the most remarkable transformations took place as a direct result of intensive reliance on military in combating terrorist groups.

After being affected by the consecutive waves of terrorism, African Sahel states adopted new world trends in counter terrorism by addressing counter-terrorism as a pure military issue. However, Sahel States' military made limited success in defeating terrorism through more than a decade. This controversy reveals an urgent need to analyze root causes that explain terrorism permanence in African Sahel.

Strategically, it is more important to focus on structural constraints that hindered Sahel states' military from complete eradication of terrorism. This kind of constraints includes ethnic bias in recruitment and promotion, fragmentation of leadership structure, reliance on para-military entities, limited defense expenditure, inadequate and insufficient armament, and dependency on foreign military aid.

مقدمة

تقليدياً، اتفقت سياسات مكافحة الإرهاب مع الكتابات الأكاديمية في تصنيف مهام مكافحة الإرهاب كمهام حصرية تضطلع بها أجهزة الأمن الداخلي، حيث لم ينظر لدور المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب إلا كدور ثانوي أو مكمل على النحو الذي جسده المصطلح الدارج الذي حمل اسم "المساعدة العسكرية للسلطة المدنية" Military Aid to Civil Authority (MACA) وهو المصطلح الذي يعكس الطابع الاستثنائي لاشتراك المؤسسة العسكرية في مهام مكافحة الإرهاب كبديل يتم اللجوء إليه فقط عند الضرورة وبصورة مؤقتة. ويرجع هذا الموقف لوجود اتجاه سائد –في تلك الفترة المبكرة– رأى فيما تستخدمه المؤسسة العسكرية من القوة القصوى والإكراه أمراً غير متناسب مع الطبيعة الداخلية للتحدي الإرهابي، الذي يفترض أن تعمل أجهزة الأمن الداخلية على "تفكيكه" بصورة تدريجية.(١)

لكن التحولات التي طرأت على طبيعة الظاهرة الإرهابية دفعت الممارسين والأكاديميين على السواء لمراجعة هذا المنظور، خاصة منذ إطلاق الولايات المتحدة حربها العالمية ضد الإرهاب في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهي الحرب التي اتسمت بطبيعة عسكرية في المقام الأول. فمنذ ذلك الحين عكست الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تحولاً في النموذج الأمني يمنح الأولوية للاستخدام الاستباقي للأداة العسكرية باعتبارها الوسيلة الأكثر كفاءة واعتمادية لمواجهة التحدي الإرهابي بمظاهره المستجدة. ومع الانتشار الواسع لظاهرة الإرهاب في مطلع الألفية الثالثة في مناطق متعددة من العالم، ومع تحوله لظاهرة متوطنة في العديد من الأقاليم التي تتسم بهشاشة مزمنة لبنيتها الأمنية، تحول انخراط المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب إلى الاتجاه السائد الجديد على المستوى العالمي.(٢)

1- Sankar Sen, "Role of The Army in Combating Terrorism", **The Police Journal: Theory, Practice and Principles** (London: SAGE Publications, Vol. 64, Issue 1, January 1991), Pp. 58-60.

2- Herbert Wulf, **Internationalizing and Privatizing War and Peace** (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2005), Pp. 149-153.

فقد شملت التحولات التي مرت بها ظاهرة الإرهاب عدداً من المظاهر المهمة التي جعلت من المنطقي تكثيف الاستعانة بالمؤسسة العسكرية كطرف أصيل في مواجهة هذا التحدي وذلك على النحو الذي تضمن:

- تحول الإرهاب لمهدد أمني بالغ الخطورة يعتمد على التسليح الكثيف والمتطور، حيث لم تعد العمليات الإرهابية قاصرة على حوادث متفرقة محدودة، فقد كشفت العمليات المبكرة لتنظيم القاعدة على سبيل المثال عن قدرة كبيرة على تنفيذ عمليات كبيرة باستخدام كميات كبيرة من الأسلحة شديدة الخطورة، مما أسفر عن زيادة غير مسبوقة في عدد ضحايا هذه العمليات، على نحو ما تجسد في تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨.[١]
- تحول الإرهاب لمهدد أمني عابر للحدود، إذ باتت التحالفات العسكرية الإقليمية والدولية تشكل واحدة من أكثر الآليات انتشاراً لمكافحة الإرهاب، بعد أن تعذر قيام الدول بصورة منفردة بكافة مهام حماية الأمن الوطني من التهديدات الإرهابية، ليشهد العالم طفرة في عدد الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين أطراف متعددة لتنسيق جهودها في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تشكيل العديد من القوات المشتركة التي تنشط على الأرض في تنفيذ هذه المهام المركبة والتي تتطلب تضافر جهود عدد كبير من الفاعلين.[٢]
- غياب الخطوط الفاصلة بين التنظيمات الإرهابية والفاعلين من الدول الوطنية، فقد شكل تصنيف التنظيمات الإرهابية كفاعل من دون الدول العامل الحاسم في دعم مقولات المشاركة المحدودة للمؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب، لكن الواقع بات يشير إلى تداخل كبير بين الدول الوطنية والتنظيمات الإرهابية في ظل انخراط العديد من

1- Geraint Hughes, **The Military's Role in Counterterrorism: Examples and Implications for Liberal Democracies Strategic Studies Institute** (Carlisle: U.S. Army War College, 2011), Pp. 24-27.

2- Usman A. Tar & Adejoh Sunday "Military Alliance and Counter-Terrorism in Sub-Saharan Africa: The Multi-National Joint Task Force in Perspective", **Covenant University Journal of Politics & International Affair** (Ota: Covenant University, Vol. 5, No. 2, December 2017).

الحكومات في دعم تنظيمات إرهابية كوكلاء لتحقيق أهداف تتصل بتوسيع النفوذ الإقليمي، والإضرار بالمنافسين عبر تهديد أمنهم الداخلي.[١]

ولا يعد الساحل الأفريقي استثناء عن التحولات سالفة الذكر، مما أدى لانخراط المؤسسة العسكرية في دول الإقليم منذ وقت مبكر في جهود للتصدي لتحدي انتشار الإرهاب، خاصة بعد تفجر موجته الأحدث والأكثر خطورةً في عام ٢٠١٢ والتي لا تزال مستمرة حتى الآن. لكن الكثير من المظاهر الدالة على إخفاق المؤسسة العسكرية في دول الساحل–منفردة أو في أطر جماعية– في التصدي بفاعلية لتحدي الإرهاب طرحت العديد من الأسئلة بشأن مستقبل مكافحة الإرهاب في أحد أكثر أقاليم القارة الأفريقية اضطراباً.

على هذا، تعالج الدراسة مشكلة بحثية رئيسية تتعلق بتفسير استمرار ظاهرة الإرهاب في التفاقم في الساحل الأفريقي على الرغم من التصدي المبكر لها من جانب المؤسسة العسكرية. وتميز الدراسة بين نوعين من القيود التي أعاقت أداء المؤسسة العسكرية أحدهما تشغيلي يتعلق بسياسات الاستجابة للتحدي الإرهابي ومدى الكفاءة في تطبيقها والذي يتضمن مخططات الانتشار وأولويات المواجهة وتكتيكات الاشتباك مع التنظيمات الإرهابية دفاعاً وهجوماً. أما النوع الثاني فيتمثل في القيود ذات الطبيعة البنيوية التي تتعلق بواقع المؤسسة العسكرية في دول الساحل وفق مؤشرات تتعلق بمعايير التجنيد والترقي، وتسلسل القيادة، وأنظمة التسليح، والإنفاق العسكري، والمساعدات الدفاعية الخارجية. وتركز الدراسة على القيود البنيوية بوجه خاص في ظل ما تحمله من طابع استراتيجي أكثر ثباتاً واستدامة وأعمق تأثيراً في تحديد مخرجات انخراط المؤسسة العسكرية في دول الساحل في جهود مكافحة الإرهاب.

وتسعى الدراسة لاختبار مدى تأثير القيود البنيوية على أداء المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب في دول الساحل من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية التي تتضمن:

- ما هي أبرز مظاهر قصور أداء المؤسسة العسكرية في دول الساحل الأفريقي في مكافحة الإرهاب؟

1- Geraint Hughes, **Op. cit.**

- كيف أثرت القيود البنيوية المختلفة على أداء المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب في دول الساحل الأفريقي؟
- إلى أي مدى يمكن الدمج بين المقاربات المختلفة في تفسير أثر القيود البنيوية على أداء المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب في دول الساحل الأفريقي؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، تعالج الدراسة في قسمها الأول المظاهر المختلفة التي تكشف عن قصور أداء المؤسسة العسكرية في دول الساحل في مكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١٢، قبل أن تتبع تأثير القيود البنيوية المختلفة، وصولاً إلى بناء تصور متكامل للجمع بينها في تفسير تراجع قدرة دول الساحل على التصدي بفاعلية للتحدي الإرهابي. ولأسباب تتعلق بضمان تجانس الحالات الدراسية، تم التركيز على دول الساحل الخمس تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا، مع استبعاد دول تتقاطع جزئياً مع إقليم الساحل إلا أنها تنتمي لفضاءات جغرافية أخرى كخليج غينيا مثل نيجيريا والكاميرون، أو وسط القارة الأفريقية كجمهورية أفريقيا الوسطى.

أولاً: مظاهر قصور أداء المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب في الساحل

على الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته المؤسسة العسكرية في دول الساحل في مكافحة الإرهاب على امتداد عقد كامل، تكبدت خلالها خسائر بشرية ومادية هائلة؛ فإن العديد من المظاهر قد تبدت خلال هذه المدة لتكشف عن عجز متعدد الأبعاد في مواجهة الإرهاب؛ فمن ناحية تمتعت التنظيمات الإرهابية بالعديد من المزايا النسبية؛ في مقدمتها التفوق العددي؛ فبينما قدر الرئيس التشادي السابق إدريس ديبي عدد مقاتلي تنظيم بوكو حرام في جنوب غرب بحيرة تشاد بأكثر من عشرين ألف مقاتل، لا يتجاوز حجم القوات العسكرية العاملة في بعض دول الإقليم نصف هذا العدد كما هو الحال في النيجر على سبيل المثال.[١]

1- **Boko Haram HQ Gwoza in Nigeria 'retaken'**, BBC News, March 27, 2015. https://www.bbc.com/news/world–africa–32087211

كذلك كشفت التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي عن قدرة حقيقية على توظيف التكنولوجيا المتقدمة في شن هجماتها، بما يواكب قدرات القوات المسلحة الوطنية ويتفوق عليها أحيانًا؛ ففي نوفمبر ٢٠١٨ أعلن رئيس أركان القوات البرية النيجيري الأسبق الفريق توكور يوسف بوراتاي رصد قيام مقاتلي بوكو حرام بتسيير طائرات مسيرة بصورة متزايدة تستطلع المواقع الدفاعية لقوات مكافحة الإرهاب؛ الأمر الذي أكدته تقارير ميدانية بشأن ظهور تطورات نوعية في استخدام بوكو حرام للطائرات المسيرة التي تفوق في قدراتها الطائرات المسيرة التي تستخدمها قوات مكافحة الإرهاب النيجيرية؛ الأمر الذي يعني منح بوكو حرام تفوقًا نوعيًّا في إحدى أخطر ساحات الحرب.[١]

وبالجمع بين المظهرين السابقين، ظهر مظهر ثالث أكثر حسمًا يتعلق بتحول المعسكرات والقواعد العسكرية لدول الساحل إلى أهداف رئيسية للتنظيمات الإرهابية عبر عدد من العمليات الكبرى، وهي الظاهرة التي شهدت تناميًا نوعيًا بداية من النصف الثاني من عام ٢٠١٩؛ ففي الثلاثين من سبتمبر ٢٠١٩ تعرض معسكران للجيش في منطقتي بوليكيسي ومونـدورو لهجوم خلَّف ٤١ قتيلًا و٢٠ مفقودًا. وفي مطلع نوفمبر ٢٠١٩ شن تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى هجومًا على معسكر للجيش في مدينة ميناكا مخلفًا ٥٤ قتيلًا من الجنود الماليين. وفي العشرين من نوفمبر من العام نفسه، أعلن تنظيم الدولة عن عملية جديدة بعد اشتباك عدد من مقاتليه مع دورية مشتركة لقوات من مالي والنيجر بالقرب من مدينة تابانكورت في إقليم جاو الحدودي، وهو الهجوم الذي خلَّف ٣٠ قتيلًا من القوات الرسمية. وفي العاشر من ديسمبر ٢٠١٩، تعرض جيش النيجر لأسوأ هجوم في تاريخ مواجهاته مع الإرهاب؛ حين تعرضت قاعدة للجيش في منطقة إيناتيس لهجوم شنه العشرات من مقاتلي تنظيم الدولة مستخدمين أسلحة ثقيلة ومركبات مفخخة؛ الأمر الذي أدى إلى سقوط أكثر من ٧٠ قتيلًا من جنود جيش النيجر، فضلًا عن اجتياح القوات المهاجمة للمعسكر، وهو ما أسفر عن نهب كميات كبيرة من الذخائر والمركبات العسكرية. وفي

1- Dionne Searcey, "**Boko Haram is Back. With Better Drones**", New York Times, September 13, 2019.
https://www.nytimes.com/2019/09/13/world/africa/nigeria–boko–haram.html

الثالث والعشرين من مارس من عام ٢٠٢٠ وقع أكبر هجوم إرهابي في تاريخ تشاد من حيث عدد الضحايا الذين فاقوا مائة قتيل من ضباط وجنود الجيش التشادي، في هجوم استمر خمس ساعات متواصلة على قاعدة عسكرية في شبه جزيرة بوهوما بإقليم بحيرة تشاد.[١]

ثانياً: التحيزات الإثنية في عملية التجنيد والترقي

تشكل المؤسسة العسكرية في دول الساحل حالة نموذجية للظاهرة المعروفة بالجيوش الإثنية Ethnic Armies؛ فمنذ مرحلة الخضوع للاستعمار وما شهدته من تأسيس لجيوش نظامية حديثة للمرة الأولى، كان الاتجاه السائد في غالبية دول الإقليم هو الاعتماد على جماعة بعينها، أو على عدد محدود من الجماعات في الانتساب إلى المؤسسة العسكرية التي اتسمت بتكوين إثني متجانس إلى حد بعيد، على عكس الطبيعة التعددية للمجتمع، كما كانت ظاهرة التجانس الإثني تزداد بالصعود إلى المراتب العسكرية القيادية الوسطى والعليا التي غلبت عليها انتماءات إثنية شبه حصرية. وفي المرحلة المبكرة التالية على الاستقلال، جاء اتجاه دول الساحل –كغيرها من الدول الإفريقية– للاستمرار في تأسيس قوات مسلحة تعتمد على هوية إثنية غالبة لمعالجة قضية الولاء العسكري للقيادة السياسية عبر اللجوء إلى روابط اجتماعية راسخة تضمن وحدة مصالح النخبتين السياسية والعسكرية بحكم الانتماء إلى أصل إثني ونطاق جغرافي واحد.[٢]

وبمرور الوقت، شهدت هذه الظاهرة تناميًا مطردًا في دول الساحل الإفريقي كنمط سائد؛ فعلى سبيل المثال، شهدت سنوات حكم الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو منذ ١٩٩٠ حتى ٢٠٢١، تعزيزًا لمكانة جماعة الزغاوة التي تسكن الوسط الشرقي للبلاد، والتي ينتمي إليها

1- **Sahel 2021: Communal Wars, Broken Ceasefires, And Shifting Frontlines**, Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED).
https://www.google.com/search?q=acled&rlz=1C1CHBD_enEG955EG955&oq=ACLED&aqs=chrome.0.0i512l2j46i199i465i512j0i512l3j69i60l2.1737j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF–8

2- Kristen A. Harkness, "The Ethnic Army and the State: Explaining Coup Traps and the Difficulties of Democratization in Africa", **The Journal of Conflict Resolution** (London: SAGE publications, June 2016, Vol. 60, No. 4, June 2016), P. 588.

الرئيس؛ وذلك على الرغم من أنها تشكل ما تقل نسبته عن ٥% من سكان البلاد، وهو الوضع القابل للاستمرار في المستقبل في ظل تولي محمد إدريس ديبي رئاسة المجلس العسكري الانتقالي عقب مصرع والده. وفي ظل المحدودية العددية الواضحة للزغاوة، اعتمد إدريس ديبي على تحالف أوسع نسبيًّا في شغل المناصب العسكرية ضم بجانب جماعته كلًّا من الحجريين Hadjaraï من سكان منطقة جيرا Guéra وسط البلاد، بالإضافة إلى عناصر من جماعة سارا Sara القاطنة أقصى جنوب البلاد التي تعد الأكبر بين مختلف الجماعات التشادية؛ حيث تفوق نسبة سكانها ٢٥% من السكان.[١] ويأتي هذا التحالف ليعني ضمنًا محدودية تمثيل العديد من الجماعات، وفي مقدمتهم جماعاتي التبو الرئيسيتان القاطنتان شمال البلاد: تيدا Teda ودازا Daza، وهو الوضع الطبيعي الذي فرضه كون جماعات التبو الداعم الرئيسي للرئيس الأسبق حسين حبري الذي حكم البلاد بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٠ قبل أن يطيح به إدريس ديبي. ومما فرض صعوبة أمام استيعاب أنصار حبري في المؤسسة العسكرية بعد تولي ديبي السلطة، المواجهات المسلحة التي شهدها عام ١٩٩٢ بين القوات المسلحة التشادية والحركة من أجل الإصلاح التي خرج منه إدريس ديبي منتصرًا بدعم فرنسي في ظاهرة تكررت مرارًا على مدار سنوات حكمه قبل أن تسفر عن مصرعه في أبريل ٢٠٢١.[٢]

وفي النيجر، أسس الاستعمار الفرنسي لهيمنة جماعتي الجنوب الغربي زارما وسونجاي على المناصب العسكرية؛ الأمر الذي أهَّل أبناء الجماعتين لسيطرة مستمرة على المؤسسة العسكرية منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠ حتى مطلع التسعينيات؛ وذلك على الرغم من أن جماعتي الجنوب الغربي تشكلان مجتمعتين نحو ربع سكان البلاد.[٣]

1- ICG, "Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures", **Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, No. 246, March 2017), P. 19.

2- Lieutenant Colonel Mahamat Mamadou Adam, "Combatting the Political–Military Rebellion in Chad (2005–2010)", **Strategy Research Project**, (Carlisle: United States Army War College, 2017), p. 4.

3- Jibrin Ibrahim, "Political Exclusion, Democratization and Dynamics of Ethnicity in Niger", **Africa Today** (Bloomington: Indiana University Press, Vol. 41, No. 3, Electoral Successes: Harbingers of Hope?, 3rd Qtr., 1994), Pp. 24–25.

وبجانب التمثيل المكثف لجماعتي زارما وسونجاي، تمثلت واحدة من مشكلات التحيز الإثني في تركيب المؤسسة العسكرية منذ نشأتها في الحضور المحدود تقليديًّا لأبناء جماعة الطوارق التي تقطن الأقاليم الشمالية الصحراوية من البلاد، والتي تشكل أكثر من ١٠% من السكان، وهو ما يجعلها النسبة الكبرى للطوارق بين جميع الدول التي تنتشر فيها الجماعة، والتي تضم بجانب النيجر ليبيا والجزائر وتشاد. وعلى الرغم من اتخاذ حكومات النيجر في السنوات الأخيرة إجراءات أكثر تقدمًا في احتواء بعض العناصر الطوارقية في بنية المؤسسة العسكرية، فإن جماعة فولاني التي تشكل نحو ٧% من سكان البلاد لا تزال غير ممثلة على نحو متناسب.[١]

وتتسق المؤسسة العسكرية في مالي، إلى حد بعيد، مع هذا النمط السائد من حيث استبعاد أبناء الجماعات الشمالية من الطوارق والعرب، وهو ما جعل هذه المناطق معقلًا لسلسلة متواصلة من أعمال التمرد المسلح على أساس إثني بدأت في عام ١٩٦٣، وتكررت أكثر من مرة، لتخلق صعوبة متزايدة في التوسع في استيعاب العناصر الشمالية في المؤسسة العسكرية المالية.[٢] وفي بوركينا فاسو أسس التفضيل الفرنسي لإلحاق أبناء جماعة موسي Mossi كبرى جماعات البلاد بالقوات المسلحة منذ تأسيسها؛ نمطًا استمر طوال فترة ما بعد الاستقلال، ترتب عليه محدودية تمثيل العديد من الجماعات الأخرى، وفي مقدمتها الفولاني التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم.[٣]

1- Aliou Mahamane, "La Naissance de l'armée Nationale au Niger : 1961–1974", Kimba Idrissa, **Armée et Politique au Niger** (Dakar : Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2008), Pp, 49–50.

2- Baz Lecocq and Georg Klut, "Tuareg Separatism in Mali and Niger", in Lotje de Vries, Pierre Englebert and Mareike Schomerus (eds.), **Secessionism in African Politics: Aspiration, Grievance, Performance, Disenchantment** (Berlin: Springer, 2019), Pp. 27–29.

3- Myron J. Echenberg, "Paying the Blood Tax: Military Conscription in French West Africa, 1914–1929", **Canadian Journal of African Studies/ Revue Canadienne des Études Africaines** (Toronto: Canadian Association of African Studies, Vol. 9, No. 2, 1975), p. 172.

ولا يختلف الوضع كثيرًا في موريتانيا؛ حيث تسببت المحاولة الانقلابية الفاشلة في أكتوبر عام ١٩٨٧، والتي قام بها عدد من الضباط من ذوي الأصول المنتمية إلى الجماعات الجنوبية، في حملة واسعة قادها الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايع أسفرت عن هيمنة المكون العربي/الأمازيغي على بنية المؤسسة العسكرية بصورة شبه كاملة، بدأت باعتقال خمسين عسكريًّا بالإضافة إلى وزير الداخلية الأسبق العقيد آن أمادو بابا لي. وقد واكبت هذه المحاولة نشاطًا لجبهة تحرير الأفارقة في موريتانيا Forces de Libération Africaines de Mauritanie (FLAM) التي أصدرت في أبريل ١٩٨٦ عريضة الزنجي الموريتاني المضطهد Le Manifeste du Négro–Mauritanien Opprimé.[١]

بهذا تشهد دول الساحل جميعها ظاهرة الجيوش الإثنية بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى، وفق الخبرة التاريخية وطبيعة التكوين الإثني السائد، لكن في كل الأحوال، انعكست هذه الظاهرة سلبًا على عمليات مكافحة الإرهاب في الإقليم في السنوات العشر الماضية. وأخذت التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة مسارين في عرقلة عمليات مكافحة الإرهاب، يتمثل أولهما في تكريس العداء الإثني بين الجماعات المسيطرة على المؤسسة العسكرية والجماعات المحلية في دوائر انتشار الإرهاب، بحيث يُنظَر دائمًا إلى العناصر العسكرية كغرباء أو حتى محتلين يسعون إلى تكريس هيمنتهم بالقوة؛ الأمر الذي استغلته العديد من التنظيمات الإرهابية بكثافة في موادها الإعلامية. أما المسار الثاني فيتمثل في فرض قيود على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة في مناطق انتشار المجتمعات التي تنتمي إليها الجماعة الغالبة داخل المؤسسة العسكرية بحكم علاقات القربى والروابط الاجتماعية المتعددة.

ثالثاً: نشطي بنية القيادة

تعاني المؤسسة العسكرية في دول الساحل من تشظي بنية القيادة بفعل تعدد الوحدات المستقلة وشبه المستقلة داخل القوات المسلحة ممثلة في قوات النخبة والقوات الخاصة والكيانات

١- د. عبد الرحمن حرمة بابانا العلوي، **الجيش والسلطة في موريتانيا** (الدار البيضاء: مركز الصحيفة للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ص ٢١٣-٢١٨.

العسكرية المعنية بحفظ الأمن الداخلي؛ ففي مالي يلعب الحرس الوطني Garde Nationale du Mali دورًا مهمًّا في حماية الأمن الداخلي؛ الأمر الذي جعله في مقدمة القوات المالية التي تعاملت مع تمردات الطوارق المتعددة في الأقاليم الشمالية، قبل أن يتحول الحرس الوطني إلى أداة لاستيعاب المتمردين السابقين في البنية العسكرية الرسمية دون أن يشكلوا تهديدًا على استقرار ترتيبات الحكم في العاصمة باماكو.[1] ومع ظهور التحدي الإرهابي بصورة مكثفة تم تشكيل الكتيبة المستقلة للقوات الخاصة Bataillon Autonome des Forces Spéciales (BAFS) لتصبح وحدة لقوات النخبة الأكثر تأهيلًا وتسليحًا وبالتبعية الأكثر قدرةً على مكافحة التحدي الإرهابي ميدانيًّا، خاصة مع منح هذه العناصر أولوية في الالتحاق بالبرامج التدريبية المشتركة التي ينظمها شركاء مالي من الدول المتقدمة، كفرنسا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من تبعية كتيبة القوات الخاصة للقوات المسلحة المالية، فإنها تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن هيكل القيادة الذي تنتظم فيه باقي الوحدات العسكرية؛ الأمر الذي أهَّل قائد هذه الكتيبة أسيمي جويتا لقيادة التحركات التي أطاحت بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في أغسطس من عام ٢٠٢٠، قبل أن يطيح مجددًا بالرئيس الانتقالي باه نداو في مايو من العام التالي.[2]

وفي النيجر، لعبت قوات الحرس الوطني دورًا فاعلًا في حفظ الأمن الداخلي مع احتفاظها بهيكل شبه مستقل، خاصةً مع تبعيتها، من الناحية الإدارية، لوزير الأمن الداخلي لا لوزير الدفاع، إلا أن القوات تظل خاضعة لرقابة رئيس أركان القوات المسلحة من ناحية عملها الميداني. وقد تأسست القوات في البداية قبل الاستقلال تحت اسم قوات الحرس البدوي، ليتم تحويلها بعد الاستقلال إلى قوات الحرس الجمهوري وهو الوضع الذي استمر حتى إعادة هيكلتها

1- Niagalé Bagayoko, "Security Systems in Francophone Africa", **IDS Research Report** (Brighton: Institute of Development Studies at the University of Sussex, No. 64, May 2010), p. 29.

2- Oswald Padonou, **Guinea–Mali: Are Special Forces Threatening Democracy?** The Africa Report, September 13, 2021.
https://www.theafricareport.com/125988/guinea–mali–are–special–forces–threatening–democracy/

عام ١٩٩٧ لتحمل اسم قوات التدخل والأمن، ليعاد تسميتها في عام ٢٠١٠ هيئة الحرس الوطني.[١]

ولا يختلف الوضع في تشاد؛ حيث أقر القانون رقم ٢٤ الصادر في يوليو من عام ١٩٩٤ تأسيس قوات حرس تشاد الوطني والبدوي كوحدة ملحقة بالقوات المسلحة معنية بحفظ الأمن الداخلي، من خلال حماية السلطات والممتلكات الحكومية ودعم قوات الشرطة والمشاركة في العمليات العسكرية وقت الحرب. وفي عام ٢٠١٢ أطلق الحرس الوطني حملة لتجنيد الشباب بين ١٨ و٢٥ عامًا لتقوم بتأهيل ألف من الأعضاء الجدد في عام واحد عبر برنامج تدريبي مكثف يعقد في مركز موسورو التدريبي. وبالتعاون مع فرنسا تم تأسيس مركز تدريبي جديد للحرس الوطني في ماندجورا في يونيو من عام ٢٠١٤،[٢] لكن المظهر الأبرز للقوات الموازية في تشاد، تجسده مجموعة النخبة التي تحمل اسم قوات الأمن الرئاسي، والتي تولى قيادتها محمد إدريس ديبي منذ عام ٢٠١٢ لتلعب دورًا بارزًا في مكافحة الإرهاب في تشاد وفي إقليم الساحل بأسره؛ حيث ساهم محمد ديبي نفسه في عام ٢٠١٣ في قيادة المشاركة التشادية في استعادة مناطق شمال مالي؛ حين قاد ألفًا من قوات النخبة التي يرأسها.. هذا بجانب الدور الحاسم الذي لعبته هذه القوات في التصدي للهجمات المتكررة التي شنها مقاتلو التنظيمات المتمردة في شمال تشاد. وقد ساهم هذا الانخراط المكثف لقوات الأمن الرئاسي في تعزيز فرص محمد إدريس ديبي في تولي رئاسة المجلس العسكري الانتقالي لخلافة والده بعد مقتله في أبريل ٢٠٢١.[٣]

وفي بوركينا فاسو لعب فوج الأمن الرئاسي Régiment de sécurité présidentielle دورًا مركزيًّا منذ تأسيسه في عام ١٩٩٥ حتى حله في عام ٢٠١٥ كأحد أهم

1- **Garde Nationale du Niger**, Ministère de l'Intérieur, de la Sécurité Publique, de la Décentralisation et des Affaires Coutumières et Religieuses.
http://www.garde–nationale.interieur.gouv.ne/prsentation–gnrale

2- **Garde Nationale et Nomade du Tchad (G.N.N.T.),** Global Security.org
https://www.globalsecurity.org/military/world/africa/cd–gnnt.htm

٣- **من هو محمد إدريس ديبي رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد؟**، بوابة إفريقيا الإخبارية، ٢٣ ابريل ٢٠٢١

https://bit.ly/3CP9dlS

مراكز القرار العسكري في البلاد وأكثرها قربًا من الرئيس الأسبق بليز كومباوري. وحتى بعد سقوط الرئيس في عام ٢٠١٤ قادت عناصر فوج الأمن الرئاسي محاولة انقلابية في سبتمبر ٢٠١٥ سعت إلى إسقاط الحكومة الانتقالية برئاسة ميشيل كافاندو قبل أن يسهم الضغط الداخلي والخارجي في دفع الجنرال جيلبرت ديندیري إلى التراجع، خاصةً بعد إصدار الحكومة قرارًا بحل فوج الأمن الرئاسي.[١] وفي موريتانيا، أسفرت سياسات الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايع عن تحول الحرس الرئاسي إلى وحدة عسكرية بالغة القوة والتأثير؛ الأمر الذي سمح لقائدها محمد ولد عبد العزيز في عام ٢٠٠٨ بالتدخل للإطاحة بالرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وهو ما دفع الرئيس محمد ولد الغزواني إلى اتخاذ قرار مبكر بتغيير قيادة الحرس الرئاسي مع عودة الرئيس السابق إلى المشهد السياسي، في إشارة واضحة إلى إدراك أهمية هذا المنصب وتأثيره على المستويين العسكري والسياسي.[٢]

ويؤثر الوضع شبه المستقل لبعض الوحدات الأكثر جاهزية وتدريبًا بالقوات المسلحة، بالسلب على قدرة دول الساحل على مكافحة الإرهاب بأكثر من سبيل؛ فتعدد الهياكل العسكرية المنوط بها مكافحة الإرهاب يُعقِّد كثيرًا عمليات التنسيق بينها ميدانيًّا؛ الأمر الذي يقلل كفاءة القوات المختلفة على التصدي للتحدي الإرهابي، ويجعل عمليات الانتشار والمداهمة أكثر استهلاكًا للوقت، هذا بجانب ما تفرضه هذه التعددية من تباينات محتملة في التوجه العام بشأن مكافحة الإرهاب، في ظل غياب استراتيجيات واضحة وقواعد اشتباك حاسمة لدى العديد من دول الساحل التي تعتمد، في جانب كبير من التخطيط لعمليات مكافحة الإرهاب، على القوى الدولية المنخرطة على الأرض. وكذلك أثبتت التعددية القائمة في بنية المؤسسة العسكرية في دول الساحل، قدرتها على التسبب في اضطراب الاستقرار الهش داخل المؤسسة العسكرية، وعلى

1- Benjamin Roger et Rodrigue Tagnan, **Burkina : Des Officiers de l'Ex–Régiment de Sécurité Présidentielle Remis en Liberté Provisoire**, Jeune Afrique, 5 juillet 2016
https://www.jeuneafrique.com/338958/politique/burkina–officiers–de–lex–regiment–de–securite–presidentielle–remis–liberte–provisoire/

2- David Chuter and Florence Gaub, "Understanding African Armies", **ISS Report** (Paris: EU Institute for Security Studies, No. 27, April 2016), P. 30.

المستوى السياسي الوطني كذلك؛ فكثير من قوات النخبة في دول الساحل باتت تبادر بالتدخل في العديد من الأزمات السياسية؛ بسبب تمتعها باستقلالية نسبية عن قيادة القوات المسلحة، التي قد يتم تصورها كوضع أسمى عن باقي الأسلحة والوحدات الأخرى، على نحو ما شهدته مالي وبوركينا فاسو وتشاد.

رابعاً: انتشار ظاهرة القوات الرديفة والموازية

مع تمدد النشاط الإرهابي، ظهرت ميليشيات الدفاع الذاتي في العديد من دول الساحل، كرد فعل طبيعي من جانب المجتمعات الأكثر تضررًا من نشاط التنظيمات الإرهابية، لكن اللافت هو أن هذه الكيانات سرعان ما تمتعت باعتراف رسمي من جانب العديد من حكومات دول الساحل، وتم دمجها وظيفيًّا في خطط العمليات التي تضعها القوات المسلحة وقوات الأمن الرسمية، لتتحول من رد فعل عفوي إلى ما يشبه القوات الرديفة والموازية في بعض الأحيان.

وقد بدأت ظاهرة ميليشيات الدفاع الذاتي تنتشر في الساحل الإفريقي باطراد منذ عام ٢٠١٢؛ ففي مالي، دعمت الحكومة ميليشيا جاندا إيزو Ganda Izo التابعة لجماعة سونجاي في مواجهة تمرد الطوارق في منطقتي جاو وتمبكتو، قبل أن تدعم ميليشيات الدفاع الذاتي لقبيلة إمغاد الطوارقية منذ ٢٠١٤، وتدعم حركة إنقاذ أزواد التابعة لقبيلة داوساهاك الطوارقية منذ ٢٠١٧؛ وذلك بغرض الضغط على الميليشيات الإرهابية، وخصوصًا جماعة أنصار الدين المعبرة في الأساس عن قبيلة إيفوغاس الطوارقية،[1] كما انخرطت جماعة بامبارا إحدى أكبر المكونات الإثنية في مالي في هذه الممارسة بتشكيل مجموعتها المسلحة التي حملت اسم "صيادو دوزو" Dozo Hunters وتتكون في الأساس من مجموعة من الشباب المسلحين بالأسلحة النارية والتقليدية، في محاولة لإحياء تقاليد الجماعة في الصيد والحماية عبر تسيير دوريات بوتيرة منظمة، بغرض التصدي لأي هجمات محتملة للتنظيمات الإرهابية. وبالمثل، كوَّنت

1- Ibrahim Yahya Ibrahim and Mollie Zapata, "Regions at Risk: Preventing Mass Atrocities in Mali", **Early Warning Country Report** (Washington, D.C.: Simon–Skjodt Center for the Prevention of Genocide, Early Warning Project, April 2018), Pp. 21–23.

–Grégory Chauzal and Thibault van Damme, "The roots of Mali's conflict Moving beyond the 2012 crisis", **Conflict Research Unit Report** (The Hague: Clingendael–Netherlands Institute of International Relations, March 2015), Pp. 36–40.

جماعة دوجون ميليشيات مسلحة مماثلة حملت اسم دان نا أمباساجو Dan Na Ambassagou تشكلت في نهاية عام ٢٠١٦.[١]

ومما عزز إقبال ميليشيات الدفاع الذاتي في مالي على العمل المنسق مع القوات المسلحة والتحول إلى ما يشبه القوات الرديفة؛ الطابع الإثني الذي اكتسبته الظاهرة الإرهابية، خاصةً بعد انتقال الصراع من شمال مالي الصحراوي إلى إقليم موبتي الكثيف السكان وسط البلاد؛ حيث بدأت جبهة تحرير ماسينا بقيادة أمادو كوفا في تحويل الصراع إلى صراع مركب تجتمع فيه العوامل الأيديولوجية والإثنية؛ حيث بدأ التنظيم الذي يغلب على عناصره الانتماء إلى جماعة فولاني في استهداف المجموعات الريفية من جماعتي دوجون وبامبارا على نحو عزز رغبة أبناء هذه الجماعات في تنظيم جهودهم للتصدي لهجمات أنصار أمادو كوفا؛ وذلك عبر التحول من مجموعات مسلحة يغلب عليها الطابع غير المنظم، إلى مجموعات شبه عسكرية؛ ففي نوفمبر ٢٠١٨ أعلنت أكثر من ثلاثين مجموعة مسلحة من صيادي الدوجون والبامبارا اتحادها في بنية قيادة موحدة لتنقل ميليشيات الدفاع الذاتي من حالتها العفوية غير المنظمة إلى تنظيم شبه عسكري يتسم بقدر كبير من التعقيد والانضباط.[٢]

وقد شنَّت مجموعات الدفاع الذاتي التابعة لجماعتي بامبارا ودوجون سلسلة من الهجمات المتوالية على مناطق تركز أبناء جماعة الفولاني منذ منتصف عام ٢٠١٨ بدأت في يونيو بالإغارة على قرية تحمل اسم كوماجا؛ الأمر الذي خلَّف أكثر من عشرين قتيلًا. وبعد نحو شهرين شنت مجموعات الدفاع الذاتي هجومًا جديدًا على قرية مجاورة لمدينة بانكاس تجاوز ضحاياه ثلاثين قتيلًا، وهي الحصيلة التي خلفها الهجوم على كولوجون في بداية العام الجديد. وفي مارس ٢٠١٩ شهدت قريتا أوجاساجو وولينجارا واحدة من أكبر الهجمات التي استهدفت الفولاني التي فاقت حصيلتها من القتلى مائة وثلاثين قتيلًا.[٣]

1- Kjeld van Wieringen, "Caught in a vice: traditional authorities trapped between a warring state, radical armed groups and clashing communities in Central Mali", **Contemporary Voice: The Saint Andrews Journal of International Relations** (St. Andrews: University of St Andrews, Vol. 2, No.1, December 2020), Pp. 3–4.

2- International Crisis Group, "Reversing Central Mali's Descent into Communal Violence", **Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, No. 293, November 2020), Pp. 13–14.

3- **Ibid**., Pp. 1–4.

وقد أدت الهجمات المتكررة التي ارتكبتها مجموعات الدفاع الذاتي ضد قرى الفولاني بزعم قيام سكانها بتوفير الملاذ الآمن لمقاتلي جبهة تحرير ماسينا، إلى تبني جماعة الفولاني ذاتها المنطق نفسه؛ ففي أواسط عام ٢٠١٨ ظهرت مجموعة للدفاع الذاتي تتبع جماعة فولاني تحمل اسم "التحالف من أجل إنقاذ الساحل" Alliance pour le Salut du Sahel. وفي ظل الأجواء المشحونة أصدرت المجموعة المسلحة بيانًا نفت فيه أي ارتباط بالتنظيمات الإرهابية، واقتصار مجال عملها على حماية قرى الفولاني من كل الهجمات، سواء التي ترتكبها ميليشيات الدفاع الذاتي التابعة للبامبارا والدوجون أو التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية.[١]

وقد ساهم هذا الوضع في إرباك عمليات مكافحة الإرهاب بدرجة كبيرة في ظل ارتفاع حدة الاستقطاب الإثني عبر تشكيل ميليشيات الدفاع الذاتي، وانخراط كافة الجماعات الإثنية في تشكيلها؛ الأمر الذي خلق مساحة للتكامل الوظيفي بين بعض هذه الميليشيات وبعض التنظيمات الإرهابية. فعلى سبيل المثال تم تأسيس مجموعة أخرى من مجموعات الدفاع الذاتي تحمل اسم "مقاتلي توليبي" تتصل بإحدى الجماعات الفرعية للفولاني وتم الكشف عن روابط تجمع بعض عناصرها بمجموعة أنصار الإسلام التي يتزعمها إبراهيم مالام ديكو المنتمي إلى التوليبي هو الآخر.[٢]

وتشير الأوضاع في الساحل الإفريقي إلى ما يفرضه وجود ميليشيات الدفاع الذاتي من تحديات بالغة الصعوبة قد تضر بعمليات مكافحة الإرهاب؛ فمن ناحية تعمل هذه التنظيمات

1- Namie di Razza, **Protecting Civilians in the Context of Violent Extremism: The Dilemmas of UN Peacekeeping in Mali** (Geneva: International Peace Institute, October 2018), P. 15.

– Alessandro Mario Amoroso**, "**Mali: The Overlap and Combination of Separatist, Jihadist and Intercommunal Conflicts", **The War Report: Armed Conflicts in 2018** (Geneva: The Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, April 2019), Pp. 114–115.

2- Modibo Ghaly Cissé, "Understanding Fulani Perspectives on the Sahel Crisis", **Africa Center Spotlight** (Washington, D.C.: Africa Center for Strategic Studies, April 22, 2020).
https://africacenter.org/spotlight/understanding–fulani–perspectives–sahel–crisis/

– Héni Nsaibia and Caleb Weiss, "The End of the Sahelian Anomaly: How the Global Conflict between the Islamic State and al–Qa`ida Finally Came to West Africa", **CTC Sentinel** (West Point: Combating Terrorism Center, U.S. Military Academy, Vol. 13, Issue 7, July 2020), Pp. 1–4.

– Ibrahim Yahya Ibrahim and Mollie Zapata, **Op. cit**., P. 3.

على تأجيج التوترات الإثنية وتضيف بعدًا أكثر عمقًا لظاهرة الإرهاب في الإقليم؛ الأمر الذي قد يعقد مواجهة الإرهاب ومحاولات تفكيك أسبابه الجذرية. ومن ناحية ثانية، أبدت هذه المجموعات قدرًا محدودًا للغاية من الاحترافية والانضباط؛ الأمر الذي قد يجعل اشتراكها في بعض العمليات عاملًا سلبيًّا قد يحول دون نجاحها. ومن ناحية أخيرة رفع اشتراك هذه المجموعات من التكلفة الأخلاقية والسياسية التي تتحملها القوات المسلحة وقوات الأمن لدول الساحل الإفريقي في ظل ما أثبتته من لجوء ممنهج إلى مستويات بالغة الحدة من العنف في تعاملها مع المجتمعات التي تتهمها برعاية الإرهاب وتوفير ملاذ آمن له.

خامساً: الضعف الهيكلي للتسليح ومحدودية الإنفاق العسكري

تعاني المؤسسة العسكرية في دول الساحل من ضعف مزمن على مستوى التسليح والمعدات العسكرية، وهو الأمر الذي لم يكن من الممكن معالجته بصورة آنية استجابةً لتنامي التحديات التي فرضها الإرهاب. ومما يزيد صعوبة إحداث تطور سريع في القدرات العسكرية لدول الساحل، ضعف إنفاقها العسكري الذي يقل عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًّا في كل من النيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو، ويقل عن ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تشاد ومالي. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تفوق المتوسط العالمي البالغ ٢,٣% –في ظل التراجع المطرد لنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي في الدول المتقدمة– فإنها تقل بصورة واضحة عن دول مجاورة معنية بمكافحة الإرهاب في ذات السياق الإقليمي؛ حيث تبلغ نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ٦,٧%، وفي المغرب ٤,٣%. ومما يفاقم أضرار هذه المشكلة، محدودية القيمة المطلقة للإنفاق العسكري لدول الساحل، في ظل المستويات المنخفضة لحجم الناتج المحلي الإجمالي؛ فوفق تقديرات عام ٢٠١٩، بلغ حجم الإنفاق العسكري في مالي ٧٢٧ مليون دولار، بينما بلغ في بوركينا فاسو ٣٦١ مليون دولار، واقتصر في تشاد على ٢٠٦ ملايين دولار، وبلغ في النيجر ١٧٦ مليون دولار.[١]

وعلى المستوى العددي، تتسم جيوش دول الساحل الخمس بمحدودية القوة البشرية المنخرطة؛ فوفق تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٨، يعد الجيش التشادي الأكبر حجمًا بين جميع دول الإقليم؛ حيث يضم ٣٣ ألف عنصر عسكري، بما في ذلك القوات الرديفة. وفي المرتبة الثانية يأتي جيشا موريتانيا ومالي بنحو ٢١ ألف عنصر عسكري لكل منهما، ثم جيش بوركينا

1- IISS, **The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics** (London: The International Institute for Strategic Studies, 2020), Pp. 533–534.

فاسو الذي يتجاوز حجمه ١١ ألفًا بقليل، بينما يعد جيش النيجر أصغر جيوش دول الساحل عددًا؛ حيث يضم ١٠ آلاف عنصر عسكري فقط. ويساهم هذا الوضع في منح التنظيمات الإرهابية ميزة نسبية بالتفوق العددي في بعض المواجهات؛ الأمر الذي يصعب كثيرًا مهمة مكافحة الإرهاب بالنسبة إلى القوات المسلحة لدول الساحل.[١]

وقد دفع هذا الوضع المختل حكومات دول الإقليم إلى مراجعة خطط تجنيد أفراد جدد لتعزيز حجم جيوشها؛ ففي نوفمبر ٢٠٢٠، أعلن وزير الدفاع النيجري إيسوفو كاتامبي أمام البرلمان اعتزام جيش النيجر زيادة عدد عناصره إلى ٥٠ ألف عنصر خلال خمس سنوات، وهو الرقم القابل للزيادة في ظل الحاجة إلى المزيد من الجنود.[٢] وفي سبتمبر ٢٠٢١ أعلن وزير الدفاع التشادي الجنرال داود يايا إبراهيم –في جلسة أمام السلطة التشريعية الانتقالية– اتخاذ الجيش قرارًا بمضاعفة حجمه ليضم أكثر من ٦٠ ألف عنصر بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، وهي العملية التي بدأت بتطوير نظم التدريب لزيادة الطاقة الاستيعابية من جانب، وتطوير مضمون برامج التدريب لتصبح أكثر تكيفًا مع طبيعة التحدي الإرهابي من جانب آخر.[٣]

ولا تقتصر مظاهر الضعف الهيكلي لدى المؤسسة العسكرية في دول الساحل على مؤشرات التجنيد والتسليح والإنفاق؛ حيث تتجسد كذلك في ضعف القدرات التنظيمية والبيروقراطية؛ فميدانيًّا، لم يكن الإرهاب لينتشر في منطقة الساحل دون أن تتلقى التنظيمات الإرهابية شكلًا من الدعم أو التسهيل من بعض منتسبي المؤسسة العسكرية عبر آلية الفساد التي توفر رابطًا مصلحيًّا بين طرفين يُفترَض أنهما في حالة مواجهة مسلحة؛[٤] فمن منظور كلي، تعد دول الساحل الإفريقي من أكثر دول العالم التي تتفشى فيها ظاهرة الفساد حول العالم؛ وذلك وفقًا لما يشير إليه المؤشر السنوي لمنظمة الشفافية العالمية الذي يُعرِّف الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"؛ ففي عام ٢٠٢٠ احتلت جميع دول الساحل مراتب

1- The World Bank, **Total Number of Armed forces personnel,** World https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.TOTL.P1

٢- **النيجر تعتزم مضاعفة عدد جيشها لمواجهة المتطرفين**، الشرق الأوسط، ١ ديسمبر ٢٠٢٠ https://bit.ly/3BTbdbs

٣- **تشاد تعتزم مضاعفة حجم الجيش للتصدي للتحديات الأمنية**، euronews، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢١ https://arabic.euronews.com/2021/09/25/chad–army–dr1

4- Savannah de Tessières, "Measuring Illicit Arms Flows Niger", **Security Assessment in North Africa Briefing Paper** (Geneva: Small Arms Survey, March 2017), Pp. 5–7.

متدنية بين دول العالم؛ حيث جاءت تشاد في المركز ١٦٠ من أصل ١٨٣ دولة يغطيها المؤشر، فيما جاءت موريتانيا في المرتبة الـ١٣٤، بينما احتلت مالي المركز الـ١٢٩، والنيجر في المركز الـ١٢٣، وكانت أفضل دول الإقليم أداءً هي بوركينا فاسو التي احتلت المركز الـ٨٦ عالميًّا.[١]

وقد عرف إقليم الساحل نشوء رابط قوي بين التنظيمات الإرهابية وبعض منتسبي المؤسسة العسكرية الذين دعموا نشاط هذه التنظيمات بطرق شتى، كغض الطرف عن تهريب الأسلحة لصالح التنظيمات الإرهابية، أو حتى بيع الأسلحة والعتاد العسكري لهذه التنظيمات، في ظاهرة عُرفت بتسرب مخزونات الأسلحة الوطنية. وتتكامل هذه الظاهرة مع التخصيص غير الكفء للمساعدات الأجنبية الموجهة لمكافحة الإرهاب؛ الأمر الذي ترتب عليه خضوع هذه المساعدات للعديد من المراجعات المتكررة. وقد جعلت هذه الأوضاع المنشآت الأمنية والعسكرية أهدافًا سهلة للعديد من التنظيمات الإرهابية، غنمت منها كميات كبيرة من الأسلحة عززت قدرتها على الصمود والمواجهة.[٢]

وقد واكب تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل ظهور تيار بارز من التحليلات الأمنية يرتكز في تفسيره للتدفقات المستمرة للأسلحة على إرهابيي الساحل الإفريقي، على مصطلح فساد الحدود Border Corruption؛ حيث يعد إقليم الساحل حالة تجتمع فيها مختلف مسببات هذه الظاهرة بداية من انقسام المساحة الشاسعة للإقليم على عدد محدود من الدول الكبيرة، بجانب ما تتميز به المنطقة من طبيعة صحراوية تجعل من الضبط الكامل للحركة العابرة للحدود في حكم المستحيل. وفي ظل الفقر الشديد الذي تعانيه هذه الدول، فإن انخفاض الأجور في المؤسسة العسكرية يمثل دافعًا لمنتسبيها للنزوع إلى الممارسات الفاسدة، وهو ما يتكامل مع الطلب المرتفع على هذا الفساد من قبل شبكات التهريب التي تتخذ من الإقليم مَعبرًا رئيسيًا لتهريب البشر والمخدرات، أو سوقًا رئيسية لبيع الأسلحة والبضائع.[٣]

سادساً: الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي

1- **Corruption Perceptions Index 2020**, Transparency International https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/table

2- Savannah de Tessières, **Op. cit.**

3- David Jancsics, "Border Corruption", **Public Integrity** (Washington. D.C.: American Society for Public Administration, Issue 1, 2019), Pp. 3–4.

منذ تفجُّر الموجة الإرهابية في الساحل الإفريقي في عام ٢٠١٢، لعبت فرنسا الدور الأكبر في دعم دول الإقليم في مواجهة التنظيمات الإرهابية على جبهات القتال المختلفة؛ فقد انخرطت فرنسا مبكرًا في جهود مكافحة الإرهاب في إقليم الساحل الإفريقي؛ وذلك بإطلاق العملية سيرفال في يناير ٢٠١٣ قبل أن يتم تطويرها عام ٢٠١٤ إلى العملية برخان الأوسع نطاقًا التي وظفت فيها طاقات وقدرات فرنسية أوسع من سابقتها، والتي لا تزال عاملة على الأرض حتى الآن؛ حيث قدر عدد القوات الفرنسية في إقليم الساحل في نهاية عام ٢٠٢٠ بنحو ٥١٠٠ عنصر عسكري، وهو الرقم الذي شكَّل الحجم الأكبر للقوات الفرنسية منذ بدء نشرها في الإقليم، قبل أن تبدأ فرنسا مراجعة استراتيجيتها في الساحل عام ٢٠٢١.[١]

وتسير الجهود الفرنسية في مكافحة الإرهاب في إقليم الساحل الإفريقي في عدد من المسارات المتوازية؛ حيث تعتمد فرنسا على نمط مكثف للانتشار العسكري على الأرض؛ وذلك في مساحة واسعة من إقليم الساحل الإفريقي تبدأ من تشاد شرقًا وتمتد حتى السنغال غربًا، حيث توجد القوات الفرنسية عبر قاعدتين رئيسيتين في العاصمة التشادية نجامينا، وفي جاو كبرى مدن الشمال المالي، كما تنتشر القوات الفرنسية في عدد من القواعد المتقدمة من بينها اثنتان في تشاد في فايا لارجو Faya–Largeau شمالًا وأبشة Abeche شرقًا، وفي نيامي عاصمة النيجر، وواجادوجو عاصمة بوركينا فاسو، وفي تيساليت Tessalit في أقصى الشمال المالي بالقرب من الحدود مع الجزائر، وفي أقصى غرب إقليم الساحل الإفريقي في مدينة أطار Atar الموريتانية. وقد حقق هذا الانتشار الواسع قدرًا من السيطرة والتحكم للقوات الفرنسية لم تحققه أي قوات أخرى عاملة في إقليم الساحل بأسره، بما في ذلك القوات الوطنية، لكنه في المقابل حد من كثافة العمليات الفرنسية وعرَّضها لنمط من الانتشار المفرط عبر الإقليم الشاسع.[٢]

وتُشرِف فرنسا على عدد من برامج الدعم الميداني واللوجستي والمالي لعمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات الوطنية التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس (تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا) التي تشكلت برعاية فرنسية عام ٢٠١٤، والتي أطلقت رسميًّا

1- **The End of the Operation Barkhane, New Perspectives on the Territory**, European Army Interoperability Centre (FINABEL), June 29, 2021.
https://finabel.org/the–end–of–the–operation–barkhane–new–perspectives–on–the–territory/

2- Anna Sundberg, "France – A Continuing Military Presence in Francophone Africa", **Foreign Military Bases and Installations in Africa** (Stockholm: Swedish Defence Research Institute, 2019), Pp. 1–3.

قواتها المشتركة عام ٢٠١٧ بدعم فرنسي مباشر، خاصةً بعد عقد مؤتمر لا سيل سان–كلو في ديسمبر من العام نفسه لحشد الدعم الدولي لقوات دول الساحل الخمس. وتقدر بعض المصادر ما تتكبده فرنسا من أعباء اقتصادية لنشر قواتها في الساحل الإفريقي في إطار العملية برخان بأكثر من مليار دولار سنويًّا في عامها الأخير، بعد أن اقتصرت تكاليفها الإجمالية على ما دون ٧٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩. وأمام هذا التحدي الكبير سعت فرنسا إلى حشد الدعم المالي لعملياتها لمكافحة الإرهاب في الساحل؛ الأمر الذي لم يَحْظَ بنجاح كبير في ظل إحجام الكثير من الشركاء عن تقديم الدعم المالي بصورة منتظمة ووفق الأرقام التي توقعتها فرنسا.(١)

وكذلك تولت فرنسا منذ وقت مبكر مسئولية تنسيق العمل مع القوات الأوروبية التي تقدم أشكالًا متعددة من الدعم للقوات الفرنسية، مثل الدعم الجوي الاستراتيجي، والدعم الاستخباراتي الذي تقدمه القوات البريطانية، والدعم العملياتي الذي تقدمه القوات الخاصة التابعة لعدد من الدول الأوروبية في إطار قوة تاكوبا التي أطلقت في يوليو من عام ٢٠٢٠ بمساعدة مباشرة من القوات الخاصة التشيكية والسويدية؛ هذا بجانب الاستفادة من الدعم الأمريكي في مجالات الاستخبارات العسكرية والمراقبة عبر الطائرات المسيرة، وتزويد الطائرات الفرنسية المقاتلة بالوقود في الجو.(٢)

وبالنسبة إلى الدعم العسكري المهم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لدول الساحل، فقد جسدته مجموعة من البرامج المتنوعة؛ يعد أبرزها الشراكة العابرة للصحراء من أجل مكافحة الإرهاب Trans–Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP) وهو برنامج تموله وتشرف على تنفيذه كل من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكيتين، فضلًا عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development (USAID) وتم إطلاقه في عام ٢٠٠٥ كشكل من أشكال التطوير المؤسسي للمبادرة المشتركة لدول الساحل Pan Sahel Initiative التي تم تنفيذها بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ كجزء من

1- Denis M. Tull, "Operation Barkhane and the Future of Intervention in the Sahel", **SWP Comment** (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, No.5, January 2021), p. 3

–Marcel Kitissou, "The Economy of Forces: France in the Sahel and the Global Power", in Marcel Kitissou & Pauline E. Ginsberg (eds.), **The Sahel: Focus of Hope, Focus of Fear** (Paris: Adonis & Abbey Publishers Ltd, 2014), Pp. 53–56.

2- Andrew Lebovich, "Disorder from Chaos: Why Europeans Fail to Promote Stability In The Sahel" **ECFR Policy Brief** (London: European Council on Foreign Relations, 2020), Pp. 14–19.

الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ويشمل البرنامج دول إقليم الساحل تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو والسنغال بجانب عدد من دول الحزامين الشمالي والجنوبي للإقليم المتقاطعة جزئيًا مع إقليم الساحل، ممثلة في تونس والمغرب والجزائر ونيجيريا والكاميرون. ويتضمن البرنامج إمداد هذه الدول بالعتاد العسكري والتدريب للعناصر المنخرطة في مكافحة الإرهاب، فضلًا عن الدعم المؤسسي لكل من القوات المسلحة والشرطة وحرس الحدود والقطاع القضائي. ويستفيد البرنامج من حضور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في توجيه دعم اقتصادي وتنموي لتوفير الدعم المستدام لعمليات مكافحة الإرهاب في المناطق الأكثر خطورةً.[١]

كذلك تشترك وزارتا الدفاع والخارجية الأمريكيتان في تنفيذ مبادرة حوكمة الأمن Security Governance Initiative (SCI) التي تدعم عمليات إدارة ورقابة ومساءلة واستدامة الهيئات الرسمية المتعددة المعنية بالأمن على المستوى الوطني في الدول الشريكة، وهي المبادرة التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٥، وتضم كلًّا من مالي والنيجر من بين دول الساحل، كما تتمتع كل من تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا بدعم أمريكي بدأ في عام ٢٠١٤ في إطار توسيع نطاق نشاط صندوق طوارئ الأمن العالمي Global Security Contingency Fund (GSCF) الذي تشترك في إدارته وتنفيذه وزارتا الدفاع والخارجية الأمريكيتان لتقديم مساعدات لوجستية عسكرية، كالمعدات ووسائل النقل بجانب برامج التدريب؛ وذلك لتعزيز قدرة الدول الشريكة على مواجهة مخاطر الأمن الداخلي، بما في ذلك جهود مكافحة الإرهاب وحفظ السلام وتأمين الحدود. هذا بجانب المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لقوات حفظ السلام المنتشرة بالفعل في مالي، والتي تتجاوز دعم القوات الدولية، وتشكل تقديم مساعدات فنية وتدريبية للدول المستضيفة لهذه القوات؛ ما يعزز قدرتها على الاستجابة للأزمات الأمنية.[٢]

ويجعل هذا الوضع المؤسسة العسكرية في دول الساحل عرضة للتأثر العميق بأي اهتزاز أو تغير في نمط وحجم المساعدات العسكرية المقدمة من الشركاء الخارجيين، وهو الأمر الذي ينتظر أن تظهر آثاره بوضوح في المستقبل القريب، بعد إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن إنهاء عملية برخان في يونيو من عام ٢٠٢١، الذي يأتي بعد تراجع نوعي للانخراط الميداني الأمريكي في جهود مكافحة الإرهاب في الساحل. وفي ظل الحاجة الماسة والملحة لدعم عسكري خارجي متواصل؛ تم إكساب هذه القضية بعدًا سياسيًّا بعد تنامي المؤشرات على انخراط روسي محتمل في الإقليم عبر العلاقات المتنامية مع السلطات الانتقالية في مالي؛ الأمر الذي

1- Stephen Watts, **Building Security in Africa: Technical Appendix** (Santa Monica: RAND–National Defense Research Institute, 2018), Pp. 1–5.

2- **Idem.**

يزيد القضية تعقيدًا ولا يصب إلا في مصلحة التنظيمات الإرهابية التي ستحسن اللعب على التناقضات واستغلال أي مظهر من مظاهر الاضطراب في عملية إمداد دول الساحل بالمساعدات العسكرية المطلوبة.

خاتمة

بذلت المؤسسة العسكرية في دول الساحل الكثير من الجهد على خطوط المواجهة الأمامية لمكافحة تفشي ظاهرة الإرهاب في الإقليم، إلا أن النتائج التي خلفتها هذه المواجهات بعد أن امتدت لعقد كامل، لفتت الانتباه إلى ضرورة البحث في أسباب العجز عن التصدي للإرهاب بفاعلية. وفي هذا الصدد تتكامل التفسيرات الاجتماعية والتاريخية والعسكرية والسياسية. ونتيجةً لصحة منطلقات كل هذه المقاربات لتعدد مظاهر الخلل في أداء المؤسسة العسكرية لدول الساحل؛ يصبح من المنطقي تبني مقاربة شاملة تتكامل فيها كل هذه المفسرات مع بعضها البعض.

فمن التفسيرات المنطقية التي طُرحت، تلك التي تعتمد في الأساس على طبيعة النشأة المبكرة للمؤسسة العسكرية في دول الساحل في ظل الاستعمار الفرنسي؛ الأمر الذي أثَّر كثيرًا على جذورها المجتمعية وربطها بجماعات إثنية دون أخرى، نظرًا إلى استمرار الاعتماد على الفرز الإثني في عمليات التجنيد والترقي. هذه التحيزات الإثنية أعاقت التقدم العسكري على الأرض في بعض المناطق، كما سمحت بتوفير ملاذات آمنة وحواضن اجتماعية للتنظيمات الإرهابية في مناطق أخرى. وتذهب مقاربة أخرى إلى تقييم واقع المؤسسة العسكرية التي يغيب عنها طابع الاحترافية في ظل تشظي بنية القيادة وغياب الانضباط العسكري والثقافة المؤسسية؛ هذا بجانب الاعتماد المتزايد على مجموعة غير متجانسة من القوات الموازية والرديفة التي يصعب التحكم فيها وضبط سلوكها على الأرض. وقد أعاقت هذه المشكلات الداخلية كفاءة عمليات مكافحة الإرهاب على أرض الواقع، على الرغم من المستوى المتقدم من الالتزام بمواجهة الإرهاب الذي أبدته المؤسسة العسكرية في دول الساحل منذ بداية ظهور التحدي الإرهابي. كما تقدم علاقات دول الساحل بالقوى الدولية مقاربة أخرى لتفسير العجز عن التصدي الفعال للإرهاب، في ظل ما يغلب على هذه العلاقات من طابع التبعية الذي تعتمد فيه المؤسسة العسكرية الوطنية على أطراف خارجية في سد فجوات التمويل والتسليح والتدريب؛ الأمر الذي يقلل قدرتها على حسم مواجهة كبرى كتلك التي تخوضها مع التنظيمات الإرهابية، ويجعل فاعلية نشاطها مرتهنة بما تتلقاه من دعم خارجي.

ولا تعني معاناة المؤسسة العسكرية في دول الساحل من كل هذه المشكلات، هزيمتها أمام التنظيمات الإرهابية وضرورة البحث عن مقاربات بديلة بعيدًا عن المواجهة المباشرة، وإنما تشير إلى ضرورة أن تبدأ دول الساحل وكل الأطراف الداعمة والمؤيدة لجهودها في مكافحة

الإرهاب في معالجة عميقة لأسباب عجزها عن حسم المواجهة لصالحها؛ فلا سبيل للتصدي الفعال للإرهاب في الساحل من دون أن تكون المؤسسة العسكرية في موقعها الطبيعي في قيادة التحركات الميدانية على الأرض في أكثر مناطق الإقليم خطورةً، وهو ما يكتسب أهمية إضافية في اللحظة الراهنة، في ظل موجة الانسحاب الآخذة في التصاعد من جانب القوى الدولية الأكثر انخراطًا عسكريًّا في الإقليم.